الموارد الاقتصادية في ولاية الحوض الغربي ودورها في تنمية المجال المحلي

دحان البناني الطالب حمادي

طالب دكتوراه: الجغرافيا

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس (9 آفريل)

الملخص:

تبين من خلال دراستنا للموارد الاقتصادية والبشرية في ولاية الحوض الغربي أن الولاية تتوفر على إمكانيات تنموية مهمة بفضل موقعها الجغرافي في الجنوب الشرقي من البلاد الذي يتميز بوجود تربة خصبة وغطاء نباتي مهم وموارد مائية معتبرة، والتي تمثل مجتمعة إمكانيات طبيعية مهمة وقادرة إذا استغلت استغلالا أمثل على المساهمة في تنمية المجال، وتحسين ظروف سكانه اقتصاديا رغم وجود بعض الإشكالات المعيقة كالجفاف والتغيرات المناخية وتراجع الغطاء النباتي والاستخدام غير المعقلن لمختلف عناصر البيئة.

كما بينت دراسة الخصائص الاقتصادية للسكان ارتفاع نسبة الفقر والإعالة وانتشار البطالة كما كشفت أن القطاع الفلاحي (الزراعة والرعي) يشكل الركيزة الأساسية للتنمية المحلية في الولاية، وهو ما يستدعي تطوير وتنويع الأنشطة الاقتصادية الأخرى (التجارة والخدمات) لمواجهة انعكاسات التقلبات المناخية على استقرار السكان ومعاشهم وتطويرا للتنمية المحلية بالولاية.

الكلمات المفاتيح: الموارد الاقتصادية، التنمية المحلية، المجال المحلي، السكان، البنية الاقتصادية، ولاية الحوض الغربي.

المقدمة

تعاني ولاية الحوض الغربي من تأخر في مجال التنمية الجهوية والمحلية، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها ضعف الموارد الاقتصادية ورداءة الخدمات والبنى التحتية والمرافق فيها.

1. الإشكالية:

لمعالجة اشكالية تباطؤ التنمية الجهوية والمحلية في الولاية يحاول هذا البحث الإجابة على الأسئلة التالية:

أ. ما هي طبيعة الموارد الاقتصادية في ولاية الحوض الغربي؟ وهل بإمكانها المساهمة في خلق تنمية محلية تحسن من الظروف المعيشية للسكان، وتوفر بيئة محلية جاذبة للاستثمارات ومستوعبة للمشاريع التنموية وتطور الخدمات الاقتصادية والاجتماعية؟

ب. هل تساعد الخصائص الاقتصادية لسكان الولاية على الاستغلال الأمثل لمواردها خدمة للتنمية المحلية؟

2. الفرضيات:

للإجابة على إشكالية مقالنا نقدم الفرضيات التالية:

أ. يقوم الاقتصاد المحلي في ولاية الحوض الغربي على القطاعين الفلاحي والتجاري، مع ضعف في وجود القطاعات الخدمية، ويمتلك موارد زراعية رعوية وتجارية قادرة إن استغلت استغلالا أمثل على تحقيق تنمية جهوية مقبولة؛

ب. نظرا لارتفاع نسبة" السكان النشطين اقتصاديا" بين سكان الولاية فإن تنمية المجال المحلي وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية يبقى ممكنا إذا تمت إدارة التنمية المحلية بشكل يوظف هذه القدرات السكانية الهامة؛

3. المنهجية:

سنعتمد في كتابة هذا البحث على المنهج العلمي الوصفي والتحليلي الذي يستخدم مقاربات جغرافية تركز على العلاقة بين الظواهر من خلال توزيعها المجالي وتطورها...، ويهتم بدراسة أشكال وبنيات تلك الظواهر في فتراتها المختلفة، ثم يعمل على تمثيل بيانات الاستمارة الميدانية وتحليلها، وسيتم استخدام بقية المقاربات الأخرى (التاريخية، الكمية، الاقتصادية والاجتماعية) في هذا المقال حسب الحاجة.

4. المفاهيم المؤطرة للدراسة:

يهدف تحديد المفاهيم المؤطرة لهذه الدراسة إلى شرحها، وسنركز على مفهومي التنمية والمجال المحلي.

أ. مفهوم التنمية:

لقد تعددت تعاريف مفهوم التنمية، حيث تعني عند مراد بن جلول "الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية وتوظيفها للرقي بالإنسان وتحسين دخله وتوفير قسط وافر من الخدمات الأساسية له ولأسرته ولمجتمعه، أو بمعنى آخر هي" مجموعة من الوسائل أو الطرائق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، وتحقيق التعاون الفعال بينهما من أجل تحسين مستوى الحياة العامة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية ولتسهم في تقدم بلدانها"(بن جلول، 2015-2016)، أما ظريف بطرس فقد عرفها ب" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية في الارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وربط هذه المجتمعات بحياة الأمة لتمكينها من المساهمة في تحقيق التقدم والازدهار"(بطرس، 1971). كما ظهر مفهوم التنمية كتعبير عن التقدم المادي والاقتصادي بصفة ضمنية في خطاب الرئيس الأمريكي ترومان Truman سنة 1949، ليبدأ تداوله بعد ذلك في كل بلدان العالم بغض النظر عن مستوى

تقدمها، إلى أن أصبح كل الباحثين يتحدثون عن مفاهيم تنمية متعددة الأبعاد مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية المستدامة، ثم التنمية الإقليمية وصولا إلى مفهوم التنمية المحلية، ومع كل هذا التفاوت الحاصل في المعنى بين المدارس المهتمة بالتنمية نظريا، يبقى الإجماع حاصلا على دلالتها على مجموعة من المعاني والأهداف التي منها العدالة في توزيع الثروات والتجهيزات والخدمات داخل المجال المحلي، والحكامة الرشيدة (كريم منصري، أطروحة دكتوراه، 2019، ص 1).

أما مفهوم **التنمية المحلية** فقد ظهر بعد تطور الاهتمام بالمجتمعات المحلية كونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الجهوي والوطني، حيث لا يقل دور الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية في تحقيق التنمية عن الجهود الحكومية من خلال المساهمة في وضع وتنفيذ مشروعات التنمية المحلية، ومن هنا يعرف محمد الأمين ولد لمات التنمية المحلية بأنها" مسلسل يهدف إلى الرفع من المستوى المعيشي للسكان في مجال معين عبر تنويع وتطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بواسطة تفعيل وتنسيق موارد وطاقات ذلك المجال الترابي"، بينما يعرفها رضوان زهرو بأنها نظام إدارة الشأن العمومي المحلي عن طريق الوصول إلى أحسن تسيير محلي ممكن في أسرع وقت، وبأدنى مجهود وأقل تكلفة، وفي أفضل الظروف الممكنة، وبالدقة والنجاعة المطلوبين(رضوان زهرو، مجلة مسالك، العدد 30/29، السنة 11)، كما يعرفها كريم منصري بأنها وسيلة تمكن من لفت انتباه السلطات المحلية والجهوية والوطنية إلى المشاكل الأكثر خطورة مثل التشغيل ونقص التجهيزات الاقتصادية والخدمات القاعدية، إضافة إلى أنها عمل تشاركي بين الدولة وأهم الفاعلين المحليين من جمعيات، وتعاونيات، ونقابات، ونخب ورجال أعمال، ومهنيين، من أجل تحسين مستوى الحياة العامة للمجتمعات المحلية وتأهيلها للعب دور فعال في بناء (كريم منصري، 2019).

أ. مفهوم المجال المحلي:

يطلق مفهوم **المجال المحلي** على المجال الترابي الأقرب للسكان، أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان، ويمكن أن يكون عبارة عن الوحدات المجالية الناتجة عن التقطيع الإداري (البلديات، المقاطعات، الولايات) والذي غالبا ما يعطي اهتماما كبيرا للخصوصيات الجغرافية (البشرية والطبيعية)، ويمكن أيضا أن يكون عبارة عن المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية للساكنة كالقبيلة أو العشيرة...إلخ (محمد محمود ولد لمات، ص 2).

5. مجال حدود الدراسة:

تقع ولاية الحوض الغربي في الجنوب الشرقي من موريتانيا، على الحدود مع مالي، وتضم خمس مقاطعات هي: أعيون العتروس، كوبني، الطينطان، تامشكط، وأطويل بهما 29 بلدية (منها 5 بلديات

حضرية هي عواصم المقاطعات)، وذلك بمجموع سكان يصل 294.109 نسمة أي (8,3%) من مجموع سكان موريتانيا البالغ 3537368 نسمة حسب آخر تعداد عام للسكان والمساكن سنة 2013، وتشير تقديرات المركز الوطني للإحصاء نهاية سنة 2022 إلى بلوغ سكان الولاية عتبة 400.000 نسمة من فيما تجاوز سكان موريتانيا 4.500.000 نسمة حسب نفس التقديرات على مساحة تقدر ب 53400 كلم^2. وتصنف الولاية على أنها ذات إمكانيات طبيعية وبشرية واقتصادية مهمة نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، وظروفها المناخية الملائمة، وتضاريسها المنبسطة، إضافة إلى مواردها المائية المعتبرة، مما جعلها مركز ثقل المجال الموريتاني من الناحية الاجتماعية (عدد السكان والتنوع العرقي)، والاقتصادية (الزراعة والتجارة)، إضافة إلى أنها تقع على طريق الأمل الوطنية التي تربط شرق البلاد بغربها، كما تقع على الطريق الذي يربط موريتانيا بجمهورية مالي المجاورة، ومنها ببعض دول إفريقيا (الخريطة).

الخريطة: الحدود الإدارية للولايات الموريتانية

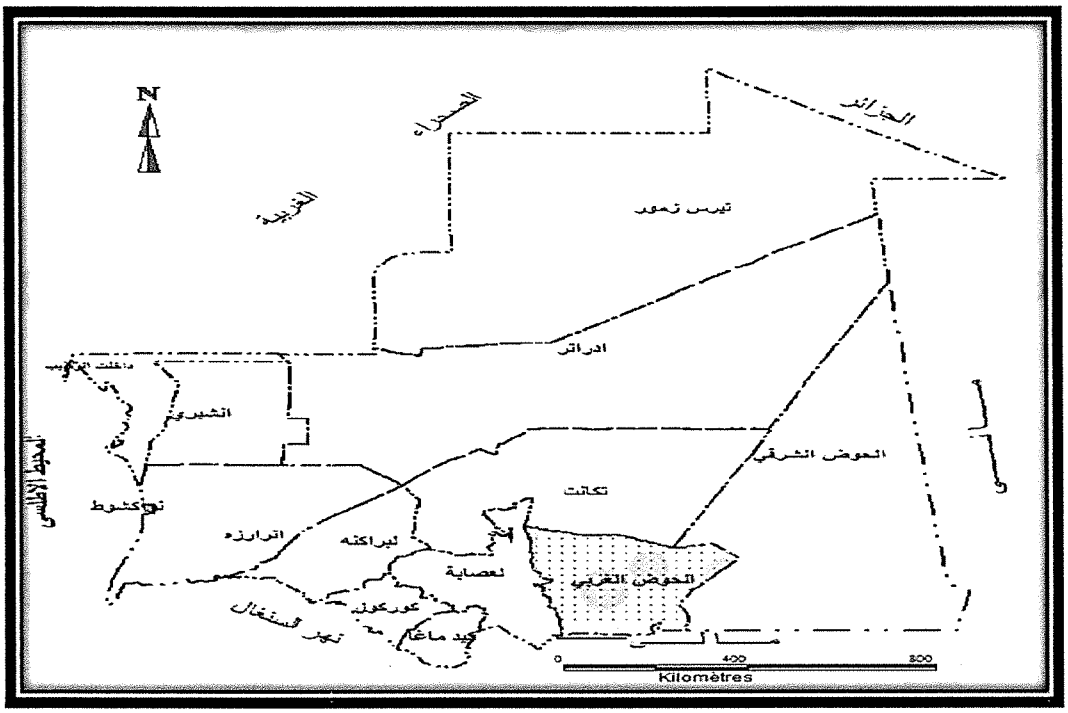

المصدر: إنجاز الباحث اعتمادا على الخريطة الإدارية لموريتانيا

المحور الأول: الأنشطة الاقتصادية في ولاية الحوض الغربي

يقوم الاقتصاد المحلي في ولاية الحوض الغربي بشكل كبير على القطاع الفلاحي (الزراعة الرعي) والقطاع التجاري، مع ضعف شديد في وجود القطاعات الخدمية التي يتقاضى العاملون فيها رواتب

مع تأمين ثابت مثل القطاع العام والخاص، والتي ينحصر الموجود منها في عواصم المقاطعات حيث المؤسسات الحكومية، وتتركز أساسا في مدينة العيون عاصمة الولاية.

أولا: أنشطة القطاع الفلاحي:

تعد ولاية الحوض الغربي من بين الولايات الموريتانية المعروفة بنشاطها الفلاحي وذلك لتوفرها على مجموعة من الأودية ذات التربة الخصبة وعلى العديد من السدود الكبيرة والمناطق الرعوية الشاسعة.

1. في المجال الزراعي:

تعد الزراعة محرك التنمية الأساسي في بلدان المغرب العربي، لما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية وبيئية، حيث يسهم تطوير القطاع الفلاحي بشكل محوري في مكافحة الفقر وخفض البطالة إضافة إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الصادرات.

ومع أن موريتانيا تمتلك مقدرات زراعية معتبرة تتمثل في نصف مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة ومصادر مياه جيدة في الجزء الجنوبي الذي من ضمنه منطقة دراستنا، فإنها لا زالت تستورد ثلثي حاجياتها الغذائية، ويسجل الريف أكبر نسب الفقر، ولا تزال البلاد تصنف ضمن الدول التي تعاني من الجوع، كما يعتبر النزوح من الأرياف نحو المدن أحد أهم عوامل الأزمات الاجتماعية والتنموية التي تعيشها البلاد منذ عقود.

ولقد ظلت الزراعة في ولاية الحوض الغربي تعتمد على وسائل بدائية وخبرات تقليدية بعيدة عن الأنماط العصرية المستخدمة في الزراعة الحديثة، وهو ما نتج عنه تدني إنتاجيتها، وضعف مردوديتها على الاقتصاد المحلي والوطني بعد تتابع سنوات الجفاف وخاصة نهاية الثمانينات وبداية وتسعينات القرن العشرين وما نجم عنها من انتشار مظاهر التصحر وزحف الرمال على الأراضي الزراعية والمستنقعات المائية، إلى جانب تغير تركيبة الترب الخصبة وفقدها الكثير من عناصرها.

ولأن النشاط الزراعي يبقى المصدر الغذائي الرئيسي لأغلب سكان الولاية، ومصدر دخل للكثيرين منهم، فإن الولاية قد استفادت من القرارات الإصلاحية التي اتخذتها الدولة بعد تراجع القطاع الفلاحي بشقية الزراعي والرعوي، والمتمثلة في رفع الضرائب والرسوم الجمركية عن مختلف المعدات الزراعية، وبناء السدود، ومكافحة الآفات الزراعية، مع وضع خطط استراتيجية لتحسين أساليب الزراعة تستهدف تكوين المزارعين ودعمهم، ما أدى بالعديد من السكان للتوجه نحو الزراعة بنوعيها المطري والمروي، بعد هلاك أغلب المواشي التي كانوا يعتمدون عليها في حياتهم...

أ. **الزراعة المطرية:** تنتج الولاية كميات كبيرة من الحبوب المختلفة مثل: الدخن، والذرة، والفستق، والفول السوداني، ويرتبط هذا النوع من الزراعة بمياه الأمطار من خلال زراعة المنخفضات

والزراعة خلف السدود، وتختلف المساحة المزروعة من سنة لأخرى تبعا للأمطار التي يظل النشاط الزراعي مرتبطا بكمياتها وتوزيعها، حيث غطت زراعة الأراضي المنخفضة سنة 2016 حوالي 40.000 هكتار من أراضي الولاية القابلة للزراعة، بينما وصلت المساحة القابلة للزراعة خلف السدود في نفس الفترة حوالي 7736.7 هكتارا تستغل منها 1000 هكتار، ويعتبر هذا النشاط مصدر دخل للعديد من أفراد الطبقات الهشة والمتوسطة من سكان الولاية.

ونتيجة لعدم وجود إحصائيات عن كميات الإنتاج في الولاية، سنتعمد التقديرات الرسمية الموجودة عن مقاطعة العيون في مختلف أنواع الإنتاج الزراعي. وتوضح الجداول (1 و2) تطور منتجات الحبوب حسب النوع والمساحات الزراعية بين 2015-2020، حيث نلاحظ تذبذب كميات الإنتاج التي تعود إلى عدة أسباب منها: كميات التساقطات المطرية السنوية، وارتفاع درجات الحرارة، ونوع التربة.

الجدول 1: تطور منتجات الحبوب حسب النوع في مقاطعة العيون بين 2015- 2020

السنة/المنتوج	الذرة البيضاء (الهكتار)	الذرة الصفراء (الهكتار)	الفاصوليا (الهكتار)
2015-2014	6857	1200	3150
2016-2015	5200	750	2100
2017-2016	5240	800	2050
2018-2017	5700	1300	2210
2019-2018	3800	570	1140
2020-2019	7840	1720	4360

المصدر: المندوبية الجهوية لوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في ولاية الحوض الغربي، 2020.

الجدول 2: المساحات الزراعية في مقاطعة العيون بين 2015-2020

السدود		القيعان (التيمرن)		المساحة التقديرية للمنخفضات
العدد	م الهكتار	العدد	م الهكتار	م الهكتار
56	2297.7	8	456	1080

المصدر: المندوبية الجهوية لوزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية في ولاية الحوض الغربي، 2020.

ب. الزراعة المروية: تعد زراعة الخضروات نشاطا قديما نسبيا على سكان ولاية الحوض الغربي، حيث كانت تمارس تحت الواحات، وفي بعض القطع الأرضية الصغيرة على أطراف المدن والتجمعات القروية الريفية من طرف نساء يحفزهن الحصول على دعم تعهدت به المندوبية الجهوية للتنمية الريفية نهاية ثمانينات القرن الماضي، إلا أنها لاقت أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت تمارس من طرف بعض المبادرات الناشئة مساهمة منها في تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي والوطني ضمن استراتيجية الدولة الجديدة لتطوير القطاع الزراعي الوطني.

وتصنف مقاطعة العيون من بين أهم مقاطعات الولاية إنتاجا للخضروات في السنوات الأخيرة، وخاصة الطماطم والبصل والبطاطس والجزر، الصورتان (1 و2)، ومع ذلك لا يزال إنتاج الولاية من الخضروات ضعيف جدا، بحيث لم يتجاوز في مجموعه 1045 طنا سنة 2020 (المندوبية الجهوية للزراعة 2020)، وهي مردودية لا تكفي لتغطية الحاجيات الأساسية للساكنة المحلية، بينما تعد مقاطعتا كوبني والطينطان أهم مقاطعات الولاية في إنتاج الحبوب والتمور.

وتعاني زراعة الخضروات والنخيل بولاية الحوض الغربي جملة من الإشكالات أهمها: نقص المياه والآلات الزراعية، وسائل الحماية ضد الحيوانات، غياب الإرشاد الزراعي، ونقص الأسمدة والمخصبات.

وتشكل عملية تسويق المنتجات الزراعية أهم الإشكالات المطروحة لدى المزارعين نظرا لكون العديد منهم لا يمتلك وسائل لتسويق منتجاته بسبب ارتفاع التكاليف، ورداءة الطرق، وانعدام وسائل الحفظ، وهو ما يعود عليهم بالخسارة.

الصورتان 1 و2: نماذج من زراعة الخضروات في مقاطعة العيون

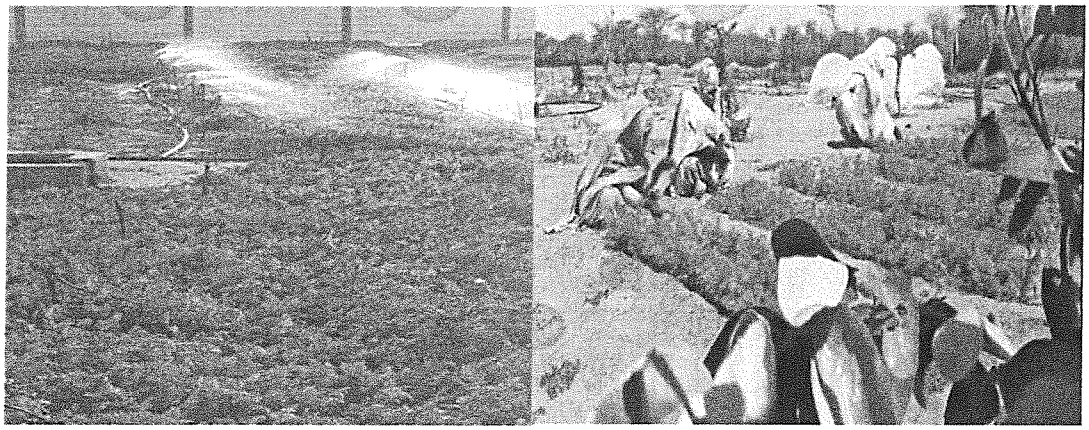

المصدر: (الصورة 1 بعدسة الباحث، الصورة 2 منتعاونية طيبة الزراعية) 2022.

2. في مجال التنمية الحيوانية:

تمثل الثروة الحيوانية عماد اقتصاد سكان ولاية الحوض الغربي، وسوق عمل لأكثر من 70% من اليد العاملة، حيث قدرت سنة 2021 ب 2.5 مليون رأس منها حولي 1 مليون رأس من الأبقار والإبل و1.5 مليون رأس من الأغنام (المندوبية الجهوية للتنمية الريفية، 2021)، وهو ما يقارب 10.5% على المستوى الوطني (24 مليون رأس).

ويمكن إرجاع ارتفاع حجم أعداد الماشية في الولاية إلى التحسن الملحوظ في الظروف المناخية في السنوات الأخيرة (2016–2020) كما هو مبين في الجدول رقم (3) إلى حملات التطعيم السنوية ضد

الأمراض، وانتشار الصيدليات البيطرية، واعتماد ظاهرة الانتجاع الذي يرتبط بموارد الكلأ والماء أثناء فترات الجفاف، حيث ترحل المواشي نحو الجنوب والجنوب الغربي من الولاية إلى أن تدخل أراضي الدول المجاورة (مالي والسنغال) عندما يشتد موسم الصيف ويتأخر نزول المطر.

وتتأثر الثروة الحيوانية في الولاية في عددها وإنتاجيتها بثلاثة اعتبارات رئيسية تتمثل في مساحة وكفاءة المرعى، ومدى توفر مياه الشرب، إضافة إلى الأحوال الصحية للماشية.

وإذا كان النشاط الرعوي في الولاية يبدو في تراجع واضح بسبب تنامي الأنشطة الحضرية وإقبال السكان على التمدن والاستقرار، فإن تسويق الحيوانات في هذه المنطقة لا يختلف في بدائية طرائقه عما هو موجود في مختلف مناطق الدولة.

وتتمثل المنتجات الحيوانية في اللحوم والألبان ومشتقاتهما، وتعرف هذه المنتجات رواجا كبيرا في أسواق الولاية مما جعل ثمن كلغ واحد من اللحم يتراوح بين 2000 و2500 أوقية قديمة للغنم، وبين 1500 و2000 أوقية قديمة للبقر والإبل في أغلب مناطق الولاية، بينما يتراوح سعر لتر واحد من اللبن بين 500 و700 أوقية قديمة في عموم تراب الولاية كل فصول السنة، في حين يتراوح سعر لتر الزيت الواحد (أَدْهَنْ) بين 12000 أوقية فصل الخريف و24000 أوقية فصل الصيف، ورغم ذلك فإن الجهات الرسمية لا تمتلك معلومات دقيقة عن كمية الإنتاج السنوي.

ومع حجم الثروة الحيوانية وأهميتها، فإن الولاية لم تستفد منها كما هو مطلوب، حيث لا تزال تستورد اللحوم والألبان ومشتقاتهما، وتعاني نقصا كبيرا في توفيرها بأسعار تناسب جميع السكان.

الجدول 3: تطور الثروة الحيوانية في ولاية الحوض الغربي 2013-2020

المقاطعات	عدد المواشي			
	البقر	الغنم	الإبل	المجموع
2013	300.000	1.000.000	30.000	1.330.000
2014	280.000	1.400.000	70.000	1.750.000
2015	340.000	1.240.000	70.000	1.650.000
2016	430.800	2.568.000	--	2.998.800
2017	473.145	1.800.000	97.000	2.370.145
2018	540.000	1.810.000	130.000	2.480.400
2019	620.400	1.400.000	170.000	2.190.400
2020	772.180	1.500.000	220.000	2492180

المصدر: المندوبية الجهوية للتنمية الحيوانية بولاية الحوض الغربي، 2020.

ثانيا: الأنشطة التجارية والخدمية:

يعد النشاط التجاري من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تلعب دورا أساسيا في إنعاش الاقتصاد وتوفير الشغل والمستلزمات الضرورية للإنسان.

إن ولاية الحوض الغربي لوجودها على الطريق الوطني الذي يربط العاصمة نواكشوط بولايات الشرق الموريتاني، ووجودها على طريف لعيون– انيور الذي يربطها بدولة مالي المجاورة، تعد ملتقى طرق للمبادلات التجارية بين ولايات الشرق الموريتاني، وبين موريتانيا ومجموعة من بلدان إفريقيا عن طريق جمهورية مالي.

وتعد الأسواق الكبيرة الثابتة في عواصم المقاطعات، والأسواق الأسبوعية البالغ عددها 20 سوقا خاصة الواقعة على الحدود مع جمهورية مالي (سوق مدبوكو مثالا) قبلة للتجار القادمين من داخل موريتانيا وخارجها نظرا لما توفر من البضائع كما ونوعا.

وتعرف الأسعار في أسواق الولاية على غرار الحالة الوطنية ارتفاعا كبيرا نتيجة حرية السوق المقررة بالأمر القانوني رقم 91/09 الصادر بتاريخ 1991 والقاضي بحرية السوق.

وتنقسم التجارة في الولاية إلى تجارة جملة وتجارة تقسيط، فبحكم موقع الولاية استفاد تجارها من سهولة استيراد البضائع وتصديرها من وإلى العاصمة نواكشوط ودولة مالي المجاورة، وهو ما جعلها سوقا يؤمن البضاعة لمحيطه من بعض الولايات الأخرى (لعصابة والحوض الشرقي) زيادة على تموينها للأسواق المحلية بمختلف أنواع البضائع: الحبوب الزراعية، والآلات التقليدية (مختلف منتجات الصناع التقليدين)...إلخ.

وقد أصبحت الأنشطة التجارية والخدمية من أهم العوامل المؤثرة في توزيع سكان الولاية، حيث لعبت دورا كبيرا في الهجرة إلى عواصم المقاطعات، وإلى القرى (الأحياء) الواقعة على الطرق الرئيسية للاستفادة من مختلف عائدات الأنشطة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية، لذلك تعد مدن العيون، والطينطان، وكوبني قبلة للسكان المهاجرين من مختلف المناطق الريفية خلال فترات الجفاف التي شهدتها الولاية.

المحور الثاني: البنية الاقتصادية لسكان الولاية

لقد عرفت موريتانيا في العقود الأخيرة تحولات اقتصادية واجتماعية هامة ظهرت نتائجها في تراجع أسس الاقتصاد الريفي، ونمو نسق التحضر من خلال نزوح السكان من الريف إلى المدينة، مما شكل ضغطا كبيرا على فرص العمل المتوفرة، والخدمات الاجتماعية المحدودة، وزاد من تفاقم ظاهرة البطالة في الوسطين الريفي والحضري. وسنتناول في هذا المحور الخصائص الاقتصادية لسكان الولاية من خلال دراسة الفئة العاملة (السكان في سن العمل) وطريقة توزيعها على القطاعات الاقتصادية وانعكاس ذلك على التنمية المحلية في الولاية.

☜ يعتبر السكان في سن العمل جميع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين العمر القانوني الأدنى للعمل والعمر القانوني المحدد للتقاعد (14-65 سنة) من كلا الجنسين، وتصل نسبتهم حوالي 52% على المستوى الوطني، بينما تصل في ولاية الحوض الغربي حوالي 7.6% من مجموع السكان في آخر مسح مرجعي للشغل 2012، ويقدر بأن نصف هؤلاء (52.3%) قد مر بالتعليم العام أو التعليم المهني والتقني، في حين أن 4% منهم وصلت إلى التعليم العالي. (تحليل نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2023).

وتظهر معطيات الجدول رقم (4) أدناه، اختلاف نسبة السكان في سن العمل بين الوسطين الريفي والحضري، مما يعني أن الأنشطة الاقتصادية الريفية (الزراعة وتربية الماشية) تتوفر على النسبة الكبيرة من السكان في سن العمل.

الجدول 4: السكان في سن العمل حسب وسط الإقامة في ولاية الحوض الغربي سنة 2013

الولاية	الوسط						المجموع
	البدو	%	الريف	%	الحضر	%	
الحوض الغربي	4536	3.2	114073	82	24891	17.3	143500
موريتانيا	35526	1.9	864166	45.2	1010244	52.9	1909936

المصدر: تحليل التعداد العام للسكان والمساكن، 2013، ص 12.

وينقسم سكان الولاية في سن العمل إلى:

أولا: السكان النشطون: وهم جميع الأشخاص القادرين على العمل والمستعدين له إلى مجموع السكان في سن العمل، وتظهر نتائج الجدول رقم (5) أن الوسط الريفي بأنشطته الاقتصادية المختلفة يوفر الكثير من فرص العمل مقارنة بالوسط الحضري الذي يقوم على الأنشطة التجارية والخدمات الاجتماعية، وهي مجالات لا تستوعب عددا كبيرا من اليد العاملة.

الجدول 5: السكان المشتغلون حسب الوسط في ولاية الحوض الغربي سنة 2013

الولاية	الوسط						المجموع	%
	البدو	%	الريف	%	الحضر	%		
الحوض الغربي	2140	4.3	39148	79.6	7909	16.1	49197	100
موريتانيا	**17104**	**2.8**	**224094**	**36.7**	**369226**	**60.5**	**610425**	**100**

المصدر: تحليل نتائج التعداد العام للسكان والمساكن، 2013، ص 16.

أما السكان النشطين (العاطلون عن العمل) فنسبتهم 25.7% في ولاية الحوض الغربي (مقابل 12% على المستوى الوطن)، منهم 88.7% من العاطلين الذين يبحثون عن العمل لأول مرة.

ثانيا: السكان غير النشطين: حسب التعداد العام للسكان والمساكن سنة 2013 فإن عدد السكان غير النشطين (الفئة المعالة) بلغ نسبة 42% من مجموع السكان على المستوى الوطني منهم 48% في الوسط الحضري، ويمثل جنس الإناث حوالي 25% من مجمل السكان غير النشطين أكثر من 58.4% منهن أقل عمرا من 30 سنة، وتتواجد غالبيتهن في الوسط الريفي، فيما تصل نسبة الذكور غير النشطين المقيمين في الوسط الحضري إلى 51%. أما من الناحية العمرية فإن أغلب السكان غير النشطين من فئة الشباب ومن الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة بنسبة تفوق 70%. ولم نستطع الحصول على نسبة هؤلاء السكان في الولاية.

ويبلغ معدل التشغيل على مستوى ولاية الحوض الغربي نسبة 49% كثاني ولاية على المستوى الوطني بعد ولاية كيديماغه بنسبة 51%، وذلك لاعتمادهما على الأنشطة الريفية التي تحتاج عمالة كثيرة من الجنسين، ومن مختلف الفئات العمرية والمهنية، بينما يصل معدل التشغيل على المستوى الوطني نسبة 40% (عبدوتي عال 2016-2017). ويوضح الجدول رقم (6) توزيع السكان العاملين حسب النشاط في ولاية الحوض الغربي من خلال دراسة أجريناها على مقاطعة العيون عاصمة الولاية كمثال، حيث أكدت المعطيات محورية دور القطاع الريفي في تشغيل اليد العاملة، يليه قطاع الخدمات (التجارة والنقل والمواصلات)، ثم القطاع غير المصنف. (العمل الميداني، 2021).

وبناء على هذه النتائج تتأكد سيادة القطاع الريفي والخدمي في التشغيل على كافة القطاعات الأخرى، وهو ما يستدعي من الجهات الرسمية الجهوية والمحلية، ومختلف الفاعلين في المجال التنموي بالولاية لتطوير هذه القطاعات والاهتمام بها من أجل تسريع وتيرة التنمية، وتوفير فرص التشغيل، وتوفير الاكتفاء الذاتي من المواد الفلاحية، وتحسين الخدمات الاجتماعية.

الجدول 6: السكان العاملون ونوعية النشاط في مقاطعة العيون 2021.

فرع النشاط الاقتصادي	العمال	%
القطاع الفلاحي	6850	38
التجارة والنقل والمواصلات	4980	%28
الصناعة التقليدية والمياه والكهرباء	2143	12
الإدارة والبنوك	1392	7
غير مصنف	2709	15
المجموع	**18046**	**100**

المصدر: العمل الميداني، 2021.

الخاتمة:

أثبتت الدراسة صحة الفرضيات التي انطلقت منها فيما يتعلق بالموارد والأنشطة الاقتصادية وخصائص السكان في ولاية الحوض الغربي وعلاقتهما بالتنمية الجهوية والمحلية، فقد بينت الدراسة أن ولاية الحوض الغربي تمتلك عوامل إقامة تنمية اقتصادية واجتماعية جهوية ومحلية، إلا أن إطلاق هذه التنمية واستغلال هذه الموارد الاقتصادية والبشرية (الفئة العاملة أو السكان في سن العمل) ما زالت دونه تحديات كبيرة.

وبناء على ما أثبتناه ضمن تفاصيل هذا البحث يمكننا تقديم المقترحات التالية في سبيل النهوض بالتنمية الجهوية والمحلية في ولاية الحوض الغربي:

1. اعتماد استراتيجيات جهوية ومحلية فعالة لتنمية الولاية تنمية شاملة لمختلف المجالات التي تدخل ضمن البرامج التنموية للدولة وقطاعاتها ومؤسساتها.
2. إشراك مختلف الفاعلين التنمويين المحليين والسكان في العملية التنموية؛
3. تمكين الجماعات المحلية (البلديات والجهات) من الموارد المالية والبشرية الكافية، والصلاحيات اللازمة لتنمية المجال انطلاقا من برامجها وخططها التنموية.
4. تطوير القطاع الفلاحي – بوصفه ركيزة أساسية في تنمية المجال الريفي – من خلال توفير الوسائل والمعدات الزراعية والرعوية المختلفة، وتكوين المزارعين والمنمين وتوفير سوق لبيع منتجاتهم، أو شرائها من طرف الدولة وتسويقها؛
5. بناء مصانع لمنتجات الثروة الحيوانية (الألبان ومشتقاتها والجلود)، ومصانع للأعلاف وتكوين العاملين فيها؛
6. تطوير البنى التحتية في الولاية (الكهرباء، المياه، الطرق ...) لتسهيل الحركة الاقتصادية؛
7. دعم الأنشطة التجارية، وتحسين الخدمات الاجتماعية من أجل جلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية واليد العاملة المكونة.

المراجع:

1. ابن عثمان، اشويخ" دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية" دراسة حالة بلدية" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011

2. أحمدو ولد محمد محمود، مستشار والي ولاية الحوض الغربي المكلف بالشؤون الإدارية والقانونية، مقابلة مع التلفزة الموريتانية، ضمن حلقة عن التنمية في ولاية الحوض الغربي،

يوم2022/06/08،https://www.youtube.com/watch?v=lA-fTOzRUS0 آخر تفصح يوم 2023/7/04 الساعة 14:28 دقيقة.

3. ألمين ولد عبد الله، مشروع التنمية الريفية الجماعية بالحوضين الحصيلة والآفاق، أطروحة دكتوراه كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط العصرية، السنة الجامعية 2017-2018.

4. ابن جلول مراد، محاضرة في مادة" الديناميات المحلية" ماجستير، المجال والتراب، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2015-2016.

5. رضوان زهرو، الحكامة الترابية، أعمال ملتقى علمي تحت عنوان: الجماعات الترابية، الجهوية المتقدمة ورهان الحكامة الجيدة، مسالك، العدد 30/29، السنة 11.

6. ظريف بطرس، مبادئ الإدارة المحلية وتطبيقاتها في النظرية والتطبيق، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، 1971.

7. كريم منصري، التنمية الريفية وإشكالياتها في ولاية القصرين وانعكاساتها على البني الاقتصادية والاجتماعية أمثلة معتمديات (سبيبة؛ سبيطلة؛ ماجل بالعباس؛ فوسانة والقصرين)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 06 ديسمبر 2019.

8. عالي، عبدوتي محمد احمد، التفاوتات الاقليمية في موريتانيا؛ دراسة في السياقات والمؤشرات، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الجغرافية، جامعة صفاقس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السنة الدراسية 2016-2017.

9. ولد لمات، محمد الأمين، البلديات والتنمية المحلية بولاية لعصابة الموريتانية، مقاطعة كيفة" بلديتي كيفة وأقورط نموذجا" بحث لنيل شهادة دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة شعيب الدكالي، الجزائر، 2006-2007.

10. تحتل موريتانيا المركز 87 من أصل 129 حسب مؤشر الجوع العالمي لعام 2022: https://www.globalhungerindex.org/ranking.html آخر تصفح يوم 2023/07/04 الساعة 17:03.

11. رئيس مصلحة البيطرة بولاية الحوض الغربي، مقابلة بتاريخ 2021/09/15.

12. العمل الميداني، 2021.

13. المركز الموريتاني لتحليل السياسات، عناصر تحليل النمو الاقتصادي في موريتانيا، نواكشوط، 2005.

14. مقابلة مع مسير المشروع الزراعي النموذجي لتعاونية طيبة الزراعية، بلدية أدويرارة ولاية الحوض الغربي، يوم 2023/06/18.

15. المندوبية الجهوية للتنمية الحيوانية بولاية الحوض الغربي، 2022.
16. المندوبية الجهوية للتنمية الريفية، انطلاق الحملة الوطنية لتحصين المواشي 2019، تقرير غير منشور.
17. المندوبية الجهوية للزراعة بالحوض الغربي، 2020.
18. المندوبية الجهوية للزراعة في ولاية الحوض الغربي، 2016.
19. وزارة التنمية الريفية، ورقة مقدمة في المعرض الوطني الأول للثروة الحيوانية المنظم في مقاطعة تمبدغة، ولاية الحوض الشرقي، 31 مارس 2021.
20. وزارة الزراعة، مصلحة الاستصلاح الريفي، 2022.
21. MDRE, DRAP, service statistique Agricole, données statistiques, 1998
22. Ministère du Développement rural et de L'environnement, Projet de Lettre de Politique de Développement de l'Agriculture Irriguée, Horizon 2010, Annexe 11.